

## الموقف الأمريكي من إدارة أزمة الحكم اللبنانية بعد حرب تموز (2006-2008)

رملة ناصر زيارة

[ramla5273@gmail.com](mailto:ramla5273@gmail.com)

جامعة سومر / رئاسة الجامعة

فاطمة فالح جاسم

جامعة ذي قار / كلية التربية للعلوم الإنسانية

[dr.fatima.f.Jasim@utq.edu.iq](mailto:dr.fatima.f.Jasim@utq.edu.iq)

### الملخص

في أعقاب حرب تموز 2006، شهدت الساحة اللبنانية اضطراباً عميقاً في بنية الحكم وتعطل فعلي لعمل المؤسسات الدستورية، في ظل انقسام داخلي حاد وتداخل واسع للعوامل الخارجية. وقد أظهرت نتائج المواقف والتحركات الأمريكية خلال المدة (2006-2008) أن ذلك الدور لم يكن طارئاً، بل جاء امتداداً لسياسة سابقة هدفت إلى التأثير في مسار الحياة السياسية اللبنانية، مستفيداً من تداعيات الحرب وما أفرزته من إختلالات داخلية وإقليمية. سعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى إدارة الأزمة من خلال دعم الحكومة القائمة وتعزيز موقعها في مواجهة قوى المعارضة، مستخدمة الضغوط الدبلوماسية والإقتصادية، إلى جانب توظيفها للقرارات الدولية للتأثير في المشهد اللبناني. غير أن تعقد الواقع الداخلي وتداخل المصالح الإقليمية حالاً دون قدرة واشنطن على فرض تسوية شاملة، الأمر الذي أسهم في إستمرار حالة الشلل السياسي وتضاعف التوتر الأمني. ونستدل من ذلك أن واشنطن كانت أمام محدودية قدرتها على فرض تسوية داخلية تتوافق مع توجهاتها السياسية، لجأت إلى توسيع إطار الوساطة ونقل عبء إدارة الأزمة تحت مظلة إقليمية ودولية منسجمة مع التوجه الأمريكي العام، إذ تدخلت أطراف عربية ودولية سعت إلى إحتواء تداعيات الإنقسام اللبناني ومنع إنزلاقه نحو مواجهة أوسع. وتوّج ذلك المسار بالتوصل إلى إتفاق الدوحة عام 2008، الذي شكل تسوية مرحلية أعادت إنتظام عمل المؤسسات الدستورية، من دون أن تفضي إلى معالجة الأسباب الرئيسة للأزمة.

الكلمات المفتاحية : الولايات المتحدة الأمريكية ، لبنان ، أزمة الحكم ، إتفاق الدوحة

## The American position on managing the Lebanese governance crisis after the July War (2006-2008)

**Ramla Nasser Ziyara**

University of Sumer / Presidency of the University  
ramla5273@gmail.com

**Fatima Falih Jasim**

University of Dhi Qar / College of Education for Human Sciences  
dr.fatima.f.Jasim@utq.edu.iq

### Abstract

Following the July 2006 war, Lebanon witnessed a severe political crisis marked by the paralysis of constitutional institutions and deep internal divisions, alongside significant external involvement. This study examines the role of the United States in managing the crisis of governance and government in Lebanon during the period 2006–2008, arguing that U.S. engagement represented a continuation of an established policy aimed at influencing Lebanese political dynamics in the aftermath of the war. The research shows that the United States supported the existing government and sought to reinforce its position against opposition forces through diplomatic and economic pressure, as well as through reliance on international resolutions. However, the complexity of Lebanon's internal political landscape and the overlap of regional interests limited Washington's ability to impose a comprehensive political settlement, contributing to prolonged political deadlock and heightened security tensions. The study concludes that, in light of these constraints, the United States shifted toward a broader regional and international approach to crisis management. This process culminated in the Doha Agreement of 2008, which restored the functioning of constitutional institutions but did not address the underlying structural causes of the Lebanese political crisis.

**Keywords: United States of America, Lebanon, governance crisis, Doha Agreement**

## المقدمة

أفرزت حرب تموز 2006 واقعاً سياسياً معقداً في لبنان، تمثل في تقاوم أزمة الحكم وتعطل عمل المؤسسات الدستورية، في ظل إنقسام داخلي حاد بين القوى السياسية اللبنانية. وقد أضطلعت الولايات المتحدة الأمريكية بدور محوري في إدارة تلك الأزمة، من خلال تدخلات سياسية ودبلوماسية وأمنية، تحت عناوين دعم الإستقرار والحفاظ على سيادة الدولة اللبنانية وتنفيذ القرارات الدولية.

برزت الولايات المتحدة كفاعل رئيس في إدارة أزمة الحكم في لبنان خلال المدة (2006-2008)، حيث سعت إلى توجيه المسار السياسي الداخلي بما ينسجم مع رؤيتها لمعادلة السلطة في لبنان، ومواقفها من قوى المقاومة، وإنعكاسات الصراع الإقليمي على الساحة اللبنانية. إذ تمثل ذلك الدور في دعم الحكومة اللبنانية، والتأثير في مواقف المجتمع الدولي، فضلاً عن ممارستها لضغوط سياسية وإقتصادية، ومحاولات إحتواء تداعيات الأزمة بما يخدم المصالح الأمريكية في المنطقة. وإنطلاقاً من ذلك، هدف البحث إلى تسليط الضوء على طبيعة الدور الأمريكي في إدارة أزمة الحكم في لبنان بعد حرب تموز، وتحليل أدواته وأهدافه، فضلاً عن تقييم إنعكاساته على الإستقرار السياسي الداخلي وعلى مسار الأزمة خلال تلك المرحلة.

تضمنت الدراسة محورين فضلاً عن مقدمة وخاتمة، تناول المحور الأول الدور الأمريكي في إدارة أزمة الحكم في لبنان بعد حرب تموز عام 2006، في حين عالج المحور الثاني تسوية الأزمة اللبنانية أثناء إنعقاد إتفاق الدوحة وإنعكاساتها في السياسة الأمريكية عام 2008.

إعتمدت الدراسة على جملة من المصادر المتنوعة من حيث طبيعتها وأهميتها، التي أسهمت في تسليط الضوء على السياسة الأمريكية تجاه لبنان. وتأتي في مقدمتها الوثائق العربية المحفوظة في دار الكتب والوثائق العراقية (تقارير وكالة الأنباء العراقية)، وكذلك أعتمدت على وثائق وزارة الخارجية الأمريكية المعنونة ( Foreign Relation of the United States ) ، فضلاً عن وثائق وزارة الخارجية البريطانية المحفوظة في الأرشيف الوطني البريطاني بعنوان ( The National Archives) بلندن، وأستفادت الدراسة من وثائق مجلس الأمن الدولي، ووثائق الكونغرس الأمريكي، المتاحة عبر الموقع الإلكتروني للمؤسسة ((congress.gov)، فضلاً عن عدد من الرسائل والأطاريح الجامعية والكتب والصحف اللبنانية والعربية.

## أولاً:- الدور الأمريكي في إدارة أزمة الحكم في لبنان بعد حرب تموز (2006-2008) :-

بعد فشل العدوان العسكري (الإسرائيلي) على لبنان عام 2006، لجأت الولايات المتحدة الأمريكية إلى الإنشقاق السياسي عبر تكثيف ضغوطها على الداخل اللبناني. وقد شكل صدور القرار (1701) محطة مفصلية، إذ جاء في أعقاب حرب مدمرة خلفت تداعيات عميقة على الداخل اللبناني وعلى توازناته الإقليمية (نعيم قاسم، 2010، ص260).

فقد أعاد القرار تشكيل معادلة جديدة بين قوى الحكم والمعارضة، وأسهم في بروز أزمة حكم وحكومة تجلت في هشاشة الإستقرار السياسي وصعوبة التوافق الوطني. كما أتاح القرار للقوى الإقليمية والدولية ولا سيما الولايات المتحدة الأمريكية، فرصة أوسع للتأثير في مسار الأحداث الداخلية، سواء عبر دعمها المباشر لقوى (14 آذار) وحلفائها الإقليميين، أو من خلال مقاربتها للنفوذ السوري – الإيراني المتجسد في حزب الله. وبذلك تحول القرار (1701) إلى إطار سياسي وظيفته واشنطن لتبرير عزل المقاومة والضغط على المعارضة، وليكون أداة للتقاطع بين التوازنات الداخلية والتجاذبات الإقليمية والدولية، بما يعكس انتقال الولايات المتحدة من المواجهة العسكرية غير المباشرة إلى استخدام أدوات السياسة والدبلوماسية في خدمة المشروع (الإسرائيلي) داخل لبنان (. Washington Institute for Near East Policy, Lebanon: 2023).

أشاع الإنتصار الذي حققته المقاومة وحلفاؤها شعوراً بالثقة لدى القوى المتحالفة مع حزب الله، فاندفع بعضهم منذ اللحظة الأولى إلى الدعوة إلى إسقاط الحكومة، معتبرين أن أداءها خلال الحرب ساير العدوان وشجعه. كما رأوا أن تطور الأحداث يفرض إستقالة حكومة عجزت عن مواجهة التحديات، والإتيان بحكومة وحدة وطنية أوسع تمثيلاً وأكثر قدرة على التصدي للإستحقاقات المقبلة. غير أن حزب الله اختار خطاباً أكثر هدوءاً وتوازناً، إذ دعا إلى تشكيل حكومة وحدة وطنية لا من منطلق إدانة الحكومة القائمة، بل مع الإقرار بدورها في المعركة الدبلوماسية، إنطلاقاً من حرصه على توسيع قاعدة التمثيل

الحكومي لتكون قادرة على خوض معركة إعادة الإعمار ومواجهة الإستحقاقات السياسية الصعبة التي تلت العدوان (معن بشور ، التداعيات على لبنان ، 2006، ص67-68).

تمسكت قوى ( 14 آذار) بالإبقاء على الحكومة القائمة باعتبارها تمثل الشرعية النيابية، وركزت على معالجة مسألة رئاسة الجمهورية التي فرضت على اللبنانيين. كما شددت على ضرورة الالتزام بالقرارات الدولية، الخاصة بإغتيال الحريري، ورأت أن أي تراجع عن هذا المسار يخدم مشروعاً إقليمياً يتعارض مع مصلحة لبنان. وإنطلاقاً من ذلك صورت الأكثرية النيابية تحركات المعارضة على أنها إنعكاس لإرادة سورية - إيرانية تهدف إلى تعطيل الدولة ومؤسساتها. وفي هذا السياق أصدرت كتلة المستقبل برئاسة سعد الحريري بيانات دعت فيها حزب الله إلى الإبتعاد عن سياسة المحاور الإقليمية، فيما وجه وليد جنبلاط إنتقادات حادة إلى النظام السوري وحلفائه المحليين، مسلطاً الضوء على البعد الإيراني في سياسات حزب الله (إبراهيم غالي ، الأزمة اللبنانية، 2007، ص166).

ومع تصاعد الخلافات وبدء تبادل الإتهامات بين الفرقاء السياسيين في لبنان، دعا رئيس المجلس النيابي نبيه بري الأطراف المعنية إلى الجلوس على طاولة التشاور من 9-11 تشرين الثاني 2006 لمناقشة هذه الخلافات ومحاولة التوصل إلى تفاهات تقلل من حدة الأزمة ( سليم الحص ، لبنان على عتبة المجهول، ص6-7).

وإستناداً إلى ذلك انتقل لبنان من مرحلة الصراع العسكري إلى مرحلة أزمة الحكم والحكومة، والذي بلغ ذروته بإستقالة خمسة وزراء من حزب الله وحركة أمل في 11 تشرين الثاني 2006. على خلفية مطالبة الحكومة اللبنانية من مجلس الأمن بإنشاء محكمة دولية، جاء ذلك في ظل الخلافات المستمرة بين الأكثرية والمعارضة حول عدد من القضايا الحساسة، لاسيما العلاقة مع سورية بعد انسحاب قواتها، وطبيعة التعامل مع سلاح حزب الله. وأدى هذا التوتر إلى انسحاب الوزراء الخمسة من جلسات مجلس الوزراء وتعليق مشاركتهم، فضلاً عن المطالبة بترشيح رئيس توافقي يحظى بتأييد جميع الفرقاء اللبنانيين (نعيم قاسم ، ص270).

شكلت تلك الإستقالة محطة مفصلية أعادت إنتاج الانقسام بين فريقي الأكثرية والمعارضة، إذ جاءت قبل يومين فقط من انعقاد جلسة مجلس الوزراء في 13 تشرين الثاني 2006، لإقرار مشروع إنشاء المحكمة الدولية وذلك في ظل غياب الوزراء المستقلين. وبذلك عدت قوى (14 آذار) أن انعقاد الجلسة رغم الإستقالات يثبت شرعية التوجه نحو المحكمة، في حين رأت المعارضة أن عقدها بهذا الشكل يعكس تجاوزاً للتوازنات الوطنية وإخضاع القرار اللبناني لإعتبارات خارجية، لا سيما وأن رئيس الجمهورية لم يبلغ رسمياً بإنعقادها (يوسف الأغا ، حزب الله التاريخ الأيديولوجي ، ص114).

هذا التطور عمق الإنقسام السياسي، إذ رأت قوى الأكثرية أن الإستقالة وما تلاها من إعتراضات تندرج ضمن خطة سورية - إيرانية تهدف إلى تعطيل المحكمة ومنع تنفيذ القرار (1701)، بينما رأت المعارضة أن تجاوزها في لحظة حاسمة يثبت أن خصومها يقدمون إرتباطاتهم الإقليمية والدولية على مقتضيات الوحدة الوطنية (نادية فاضل عباس الفضلي، تداعيات الأزمة اللبنانية، 2007، ص119).

في ضوء ما تقدم، طالب الرئيس لحدود بإستقالة حكومة السنيرة معتبراً أنها فقدت شرعيتها الدستورية بخروج الوزراء الشيعة منها، حيث وجه في 16 تشرين الثاني 2006 كتاباً رسمياً إلى رئيس الحكومة أكد فيه أن:- "الحكومة الحالية سقطت ولم تعد شرعية وأصبحت غير موجودة دستورياً". غير أن الحكومة تمسكت بمواصلة عملها رغم هذا الموقف، ودافعت عن شرعيتها بانها حكومة دستورية بحق لها اتخاذ القرارات التي تراها مناسبة، وأن استقالة الوزراء الستة لم تقبل رسمياً، وبالتالي لهم الحق بالعودة متى أرادوا، وأن غيابهم لا يعني توقف العملية السياسية ، واستمرت في ممارسة صلاحياتها وتمير العديد من القرارات بشكل منفرد، في وقت كان فيه المجلس النيابي معطلاً عن الإنعقاد منذ فترة طويلة (أحمد زكا ، إغتيال رفيق الحريري العدالة الموقوتة ، 2016، ص394). لكن عندما بادرت الحكومة إلى التصديق على اتفاق إنشاء المحكمة الدولية الخاصة بلبنان، رفض نبيه بري دعوة المجلس للإنعقاد لإقراره، معتبراً أن الإتفاق غير دستوري بحكم إستقالة الوزراء الشيعة وفقدان الحكومة لشرعية التمثيل الطائفي، وهو ما عمق حدة الأزمة السياسية وكرس الإنقسام بين السلطتين التنفيذية والتشريعية (توفيق بو قاعدة ،الدولة الطائفية في لبنان، 2014).

وفي هذا السياق حاول الرئيس لحدود تقريب وجهات النظر لتشكيل حكومة وحدة وطنية، ودعا الفرقاء إلى عقد مؤتمر وطني للإتفاق على حكومة جديدة، وذلك لإستحالة إقالة حكومة السنيرة بعد أن سحب إتفاق الطائف هذه الصلاحية من رئيس

الجمهورية. غير أن هذه الدعوة لم تلقَ قبولاً، إذ رفضت القوى السياسية فكرة عقد المؤتمر، كما رفضت المعارضة خيار تشكيل حكومة من الأقطاب المعارضين في مواجهة حكومة السنيورة المدعومة من الخارج (كريم بقرادوني ، صدمة و صمود ، 2007، ص145).

أمام هذا الواقع وجدت المعارضة نفسها أمام خيارين رئيسيين: الأول، المشاركة في حكومة وحدة وطنية مع منحها الثلث المعطل، والثاني: اللجوء إلى الشارع كوسيلة ضغط سياسية. وفي 18 تشرين الثاني 2006 أعلن حسن نصر الله استعداد الحزب للتحرك الشعبي بالتشاور والتنسيق مع حلفائه، من دون تحديد موعد مسبق للنزول إلى الشارع، مؤكداً أن أي تحرك شعبي لا يستهدف الطائفة السنية، ولا يسعى لتقسيم السلطة أو فرض سيطرة فئوية على الدولة. كما أبدى ميشال عون توافقه مع دعوة حزب الله للتحرك الشعبي إذا لزم الأمر ، مشيراً بذلك إلى توافق الإستراتيجية بين الحزب والتيار الوطني الحر في مواجهة الأزمة السياسية ( دنيا محمد جبر ، أزمة الرئاسة اللبنانية، 2008، ص14).

ومن جهة أخرى عدت الأكتريية بأن المعارضة تسعى إلى خلق فراغ سياسي، إذ يرون أن استمرار الحكومة ضروري للحفاظ على الشرعية الدستورية، وأصررت على دستورية الحكومة وإستمرار إنعقاد جلساتها رغم إستقالة الوزراء الشيعة، معتبرة أن ذلك يحمي إستقرار المؤسسات ويمنع الانزلاق نحو فراغ سياسي أو أزمة دستورية أوسع ( دنيا محمد جبر ، أزمة الرئاسة اللبنانية، 2008).

أزاء ذلك أتسم الموقف الأمريكي بالإنحياز الواضح لقوى الأكتريية ، إذ سعت إدارة بوش إلى تكريس حكومة السنيورة كواجهة لمشروعها الأقليمي ، ورأت في الحكومة هي السلطة الشرعية الوحيدة، وحذرت من أي تحرك معارض قد يهدد إستقرار المؤسسات الدستورية ، كما دعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى عدم التدخل في شؤون لبنان الداخلية . ومن جانب آخر ركزت على ضبط سلاح حزب الله خارج نطاق الدولة، معتبرة أن وجوده يشكل تهديداً للأمن الوطني ويخالف القرار (1701) (ستيفن هيديمان ، لبنان العودة إلى السياسات المحلية ، 2009، ص13).

وفي 1 كانون الأول 2006، أنطلقت التظاهرات الشعبية وسط بيروت، عبر رسالة موجهة من حسن نصر الله إلى اللبنانيين مشدداً فيها على سلمية الإعتصام والمظاهرات حتى تحقيق هدف إسقاط الحكومة. وقد بدأ الحزب بإقامة خيم ضخمة في قلب العاصمة، في إستعداد لما توقع أن يكون تحركاً طويلاً الأمد ومستمراً (كريم بقرادوني ، ص476) ، وفي 7 كانون الأول خاطب نصر الله المعتصمين ومن خلالهم اللبنانيين كافة، مؤكداً حرصه على تفادي الفتنة الطائفية بين السنة والشيعة ( كريم بقرادوني ، ص476).

وأظهرت التطورات أن خيار تشكيل حكومة وحدة وطنية أصبح قديماً، وأن المعارضة ستستمر في إعتصامها لحين تحقيق إسقاط الحكومة . وفي المقابل ظلت الأكتريية متمسكة بموقفها، مما أدى إلى تصعيد الأزمة وعرقلة أي جهود للحل الداخلي، إذ بدا أن التناظر الكبير في المطالب جعل قدرة الداخل اللبناني على إدارة الأزمة محدودة جداً، ولم يكن بالإمكان حلها من دون تدخل أو وساطة خارجية (إبراهيم غالي ، ، الأزمة اللبنانية، 2007، ص168).

شكلت تلك التحركات مصدر قلق كبير للولايات المتحدة الأمريكية ، إذ رأت واشنطن أن إستمرار الإعتصامات قد يؤدي إلى تصعيد أمني وسياسي يهدد إستقرار الحكومة اللبنانية. وفي الوقت نفسه حرصت الإدارة الأمريكية على تقديم الدعم الكامل لحكومة الأكتريية وحماية مؤسساتها الدستورية ، في مقابل تدخلها لمنع حزب الله وحلفائه من التحول إلى طرف طبيعي في المعادلة السياسية اللبنانية ، تحت ذريعة رفض الإعتراف بشرعية المقاومة (عصام نعمان ، على مفترق التحولات الكبرى ، 2010، ص287-288). آزاء تلك التطورات سعت واشنطن إلى حشد إصطفاف دولي موجه ضد إيران وسورية محملاً إياهما مسؤولية الأزمة اللبنانية ، فيما روجت خطاباً يصور المواجهة مع المعارضة بإعتبارها جزءاً من الصراع مع المحور الإيراني-السوري، في محاولة لعزل المقاومة وتقويض حضورها الداخلي (نعيم قاسم ، حزب الله ، ص262).

في ضوء ذلك سألنا الآتي : لماذا واجهت حكومة فؤاد السنيورة هذا الكم من الإنتقادات والإعتراضات من قبل المعارضة اللبنانية، وهل كان موقفها أثناء حرب 2006 متصلاً بالمشروع الأمريكي على حساب المقاومين وأبناء الجنوب؟

ولالإجابة عليه نقول أن حكومة السنيورة كانت قد واجهت إعتراضات شديدة من المعارضة اللبنانية لأنها اعتبرت امتداداً للمشروع الأمريكي في المنطقة، 2006، حيث ربطت سياساتها بالدعم الأمريكي لحماية مصالح (إسرائيل) وتقبيد دور المقاومة

اللبنانية. متجاهلة تضحيات المقاومين وأبناء الجنوب، بل ركزت على موازين النفوذ الإقليمي والدولي، مما جعل المعارضة ترى أن الحكومة غير منسجمة مع المطالب الوطنية والحقوق المشروعة للمواطنين في الدفاع عن وطنهم.

وبناءً على ما سبق برز استخدام الولايات المتحدة الأمريكية لحكومة السنيورة كأداة لتحقيق مشروعها في لبنان، من خلال دعمها وتعزيز نفوذها على حساب المعارضة والمقاومة. وقد أدى هذا النهج إلى إحباط أي محاولات للتوافق السياسي الداخلي، ما زاد من الإحتقان وأدى إلى تصاعد الإعتصامات الشعبية في 10 كانون الأول 2006، حيث نزل المواطنين من مختلف المناطق والنيارات إلى الشوارع للتعبير عن رفضهم لسلوك الحكومة وسياساتها، مؤكدين تمسكهم بحقهم في المشاركة السياسية والدفاع عن مصالح وطنهم. وبذلك أدت السياسات الأمريكية والسلوك الحكومي دوراً مركزياً في تفاقم الأزمة الداخلية وزيادة الإنقسام بين القوى اللبنانية (أمين مصطفى، الأعصار- وقائع وإسرار الإنتصار الثاني لحزب الله على إسرائيل، 2007، ص322).

ونظراً للعجز الداخلي في لبنان، بدأت المحاولات العربية منذ بدء التظاهرات اللبنانية، إذ دخلت كل من المملكة العربية السعودية ومصر على خط التهدين، مؤكدين دعمها للحكومة الحالية وضرورة الإلتزام بالدستور، وعدم اللجوء إلى إسقاط الحكومات عبر الشارع. ومن جانب آخر بدأت الجامعة العربية طرح مبادرات لمعالجة الأزمة، إذ عقد إجتماع لرؤساء الدول العربية في 11 كانون الأول 2006 في مقر الأمم المتحدة في نيويورك (وثائق مجلس الأمن الدولي لعام 2006). وتم التأكيد على عناصر رئيسية تضمنت: تأكيد وحدة لبنان والحفاظ على تنوعه كمصدر قوة، ووقف التصعيد الإعلامي والمذهبي، فضلاً عن إيقاف المواجهات في الشارع، والموافقة على تشكيل حكومة وحدة وطنية موسعة بالثلث الضامن. (aljazeera.net/politics) وفق ضوابط متفق عليها، والعودة إلى طاولة الحوار برئاسة رئيس مجلس النواب نبيه بري، وكذلك مناقشة تفاصيل تشكيل الحكومة، والمحكمة الدولية لملاحقة قتلة الحريري، والإنتخابات الرئاسية والنيابية، وإستحقاقات مؤتمر باريس3، على أن تصدر خلاصة الإتفاق في وثيقة تعرف بـ"ميثاق القوى السياسية اللبنانية (إبراهيم غالي، الأزمة اللبنانية، ص168).

جوبهت تلك المبادرة برفض من كل الأطراف على الرغم من شموليتها لجميع المطالب، مما أبرز حالة انعدام الثقة المتبادلة، فالمعارضة رفضتها لإحتوائها على بند وقف الإعتصامات قبل تشكيل الحكومة، بينما اعترضت الأكثرية على بند الإنتخابات، ما جعل جهود الوساطة العربية تواجه عقبات كبيرة في تحقيق حل سريع للأزمة (إبراهيم غالي، الأزمة اللبنانية).

إثر هذا الرفض بادر الأمين العام للجامعة العربية عمرو موسى إلى طرح مبادرة ثانية بتاريخ 13 كانون الأول 2006، حملت تعديلات أوضح وأكثر تفصيلاً، عكست محاولة لإستيعاب هواجس المعارضة وتقديم ضمانات أوسع. إذ نصت على تشكيل لجنة سداسية مشتركة تعنى بملف المحكمة الدولية، وعلى توسيع الحكومة إلى (30) وزيراً بما يتيح منح المعارضة (10) مقاعد، إضافة إلى "وزير ملك" محايد، فضلاً عن إدراج التحضير لمؤتمر باريس(3) ضمن الحزمة المتكاملة. كما حددت المبادرة جدولاً زمنياً ينتهي في شباط 2007، على أن يتبع ذلك مرحلة ثانية تركز على إنتخاب رئيس جديد للجمهورية وصياغة قانون انتخابي جديد (جريدة السفير، 2006). وهكذا مثلت المبادرة الثانية إستدراكاً على فشل الأولى، ومحاولة لإيجاد تسوية أكثر توازناً تراعي مواقف طرفي النزاع. لكنها شأنها شأن المبادرة السابقة اصطدمت بحالة الإستقطاب الحاد بين القوى اللبنانية، وبالإنعكاسات الإقليمية والدولية التي جعلت الأزمة تتجاوز حدود المعالجات العربية البحتة (جريدة السفير، 2006).

في الوقت الذي نشطت فيه الجامعة العربية لتقديم حل توفيقي بين الأطراف اللبنانية، دعمت القوى الغربية حكومة السنيورة في مواجهة قوى المعارضة. فقد عبر مجلس الأمن الدولي عن دعمه لحكومة السنيورة من خلال بيان رئاسي صدر بالإجماع في 14 كانون الأول من العام نفسه، أشاد فيه بجهود الحكومة في تعزيز الإستقرار وبسط سلطة الدولة على جميع أراضيها بما فيها الجنوب. ودعمتها أيضاً كل من الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا في تمرير اتفاق إنشاء المحكمة الدولية دون موافقة المعارضة (أحمد حسين اليامي، مجلس الأمن يدعم حكومة السنيورة الشرعية، 2006).

وبالرغم من هذه المبادرات رفضت حكومة السنيورة الإستجابة لمطالب المعارضة، ما أدى إلى تصاعد التوترات الداخلية وإندلاع تظاهرات عمالية وإضرابات عامة، وحدثت صدامات محدودة بين عناصر القوات اللبنانية والتيار الوطني الحر وتيار المرده، خاصة في بيروت والطرق المؤدية إلى الجنوب. وفي 23 كانون الثاني 2007 دعا حسن نصر الله إلى الإنسحاب من الشارع وإنهاء الإضراب، مؤكداً هشاشة الوضع الداخلي وعمق الإنقسام بين القوى اللبنانية رغم جهود الوساطة العربية (كريم بقرادوني، ص479).

شكل هذا المناخ المتوتر فرصة للولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها، إذ سعوا إلى إشعال الفتنة المذهبية والطائفية ودفع لبنان نحو أجواء الحرب الأهلية، غير أن حزب الله وبقية أطراف المعارضة تمكنوا من تعطيل هذا المخطط عبر سحب عناصرهم من الشارع. وفي موازاة ذلك برزت مجدداً اتصالات عربية - إسلامية أبرزها سعودية- إيرانية، إلى جانب تحركات الجامعة العربية، إلا أن جميع هذه المبادرات أجهضت بفعل التدخلات الأمريكية والفرنسية (أمين مصطفى، الإصهار، 2007، ص324).

أعقب الصدمات انعقاد مؤتمر باريس المالي لإعادة إعمار لبنان في 25 كانون الثاني 2007 (الإتحاد الأوربي، مؤتمر المانحين، 2007) بمشاركة نحو (40) دولة عربية وغربية، قدمت من خلاله تعهدات مالية وقرضاً ميسرة، إلى جانب هبات من المملكة والإمارات والولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا، فضلاً عن البنك الدولي والبنك الإسلامي للتنمية. وقد بلغ إجمالي المبالغ المخصصة نحو (7.6) مليار دولار. غير أن المؤتمر وبتأثير واضح من الولايات المتحدة وفرنسا، وجه الجزء الأكبر من هذه الموارد لمعالجة عجز الموازنة اللبنانية ودعم استقرارها المالي، فيما خصصت مبالغ محدودة فقط لإعادة إعمار المناطق التي دمرتها الحرب (الإسرائيلية)، وهو ما أثار انتقادات لكونه عكس أولويات سياسية وإقتصادية أكثر من كونه استجابة مباشرة لحاجات المتضررين (خالد سعد زغول وأحمد يوسف، 2007).

وبالتالي لم تكن تلك التوترات والصدمات الشعبية مجرد نتيجة طبيعية للإحتقان الداخلي، بل جاءت في سياق أوسع من المساعي الأمريكية لجر لبنان إلى الفتنة الطائفية. وقد كشف الصحفي الأمريكي سيمور هيرش (Seymour Hersh) في تقرير مطول بمجلة نيويورك (New Yorker) عن طبيعة ذلك الدور، حيث أشار إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية تدخلت بعمق في الشؤون اللبنانية، وسعت إلى إثارة الفتن الطائفية عبر تمويل أطراف محلية ودعم حكومة السنيورة في مواجهة حزب الله والمعارضة، بهدف منع أي توافق لبناني على حل سياسي للأزمة. وقد أوضح هيرش ذلك سابقاً حين دعمت واشنطن "ثورة الأرز" بالمال والمساعدات (جريدة السفير، 2007).

وفي سياق تبرير الدعم الأمريكي لحكومة السنيورة في مواجهة المعارضة، أوضح الرئيس السابق لمجلس العلاقات الخارجية الأمريكية ليسلي جيلب (Leslie Gelb, Council on Foreign Relations, 2019) أن سقوط حكومة السنيورة كان سيُعتبر إشارة إلى انحدار الولايات المتحدة وصعود التهديد الإرهابي في الشرق الأوسط، مشددة على أن أي تغيير في ميزان السلطة السياسية في لبنان يجب أن تواجهه الولايات المتحدة مباشرة. وأضاف أن من حق واشنطن مساعدة أي أحزاب "غير شيعية" تقاوم هذا التغيير، مؤكداً أنه يتوجب على الولايات المتحدة الأمريكية التصريح بذلك علناً بدلاً من الاكتفاء بالحديث عن الديمقراطية (أمين مصطفى، الإصهار، 2007، ص332).

ونستنتج من ذلك أن التبرير الأمريكي لم يكن سوى محاولة مزدوجة، من جهة جاء لتغطية التدخل في لبنان تحت خطاب مكافحة الإرهاب، ومن جهة أخرى لتثبيت صورة واشنطن كقوة قادرة على ضبط التوازنات الداخلية اللبنانية بما يخدم مصالحها وحلفاءها، حتى وإن كان ذلك على حساب مبدأ السيادة اللبنانية أو الوحدة الوطنية.

## ثانياً :- تسوية الأزمة اللبنانية أثناء انعقاد إتفاق الدوحة وإنعكاساتها في السياسة الأمريكية عام 2008.

وفي ضوء التصعيد السياسي الداخلي أقيم في 14 شباط 2007 مهرجان شعبي بمناسبة الذكرى الثانية لمقتل الحريري، في تلك الأثناء دعا سمير جعجع إلى إسقاط رئيس الجمهورية، ووليد جنبلاط الذي طالب بإسقاط النظام السوري، في حين شدد سعد الحريري على ضرورة إنشاء المحكمة الدولية. أسفر ذلك المهرجان عن تهديدات مباشرة من جعجع تجاه الرئيس لحود، الذي أكد بدوره رفضه لأي تدخل بالقوة (كريم بقرادوني، صدمة و صمود، 2007، ص481).

وفي مطلع آذار جرت وساطات سعودية جمعت نبيه بري وسعد الحريري للتوصل إلى تسوية إلا أن الإجتماع لم يسفر عن اتفاق. وحمل بري الأثرية مسؤولية استمرار الأزمة، داعياً المملكة العربية السعودية إلى تعزيز جهود الحوار، وفي 28 آذار 2007 انعقدت القمة العربية في المملكة شدد فيها الرئيس لحود على حق العودة للفلسطينيين وانتصار المقاومة، ودعا إلى إنشاء محكمة دولية عادلة وتشكيل حكومة وحدة وطنية لضمان استقرار لبنان. ورغم ذلك لم تسفر القمة عن تسوية للملف اللبناني.

ومع انسداد الأفق السياسي تكاثرت مخاوف الرئيس لحدود من احتمال عدم الإتفاق على رئيس جمهورية خلفاً له، ما قد يضطره إلى تشكيل حكومة انتقالية (كريم بقرادوني ، صدمة و صمود ،2007)

وفي ضوء ذلك سألنا الآتي: ما هي الأسباب التي جعلت الرئيس لحدود يخشى اللجوء إلى تشكيل حكومة إنتقالية بعد نهاية ولايته الثانية؟ نقول إن مخاوفه كانت ترتبط مباشرة بصلاحيات الرئاسة ومكانتها الدستورية. إذ كان يرى أن تشكيل حكومة انتقالية قد يتم دون توافق كامل بين الأطراف اللبنانية، مما يعني تهميش موقعه كرئيس الجمهورية وإضعاف شرعيته. ومن جهة أخرى أن تلك الحكومة قد تكون مدعومة من قوى محلية أو دولية معارضة كانت ستفتح المجال لتأثير خصومه على إدارة الدولة، بما يخل بالتوازن الطائفي والسياسي في لبنان.

وفي ظل أجواء الانقسام السياسي الحاد قدمت قوى الأكثرية النيابية رسالة إلى الأمين العام للأمم المتحدة طالبته فيها بتفعيل الإجراءات التي يلحظها ميثاق المنظمة الدولية لضمان إنشاء المحكمة الدولية. وقد قوبلت هذه الخطوة بإعتراض نبيه بري، الذي حذر من إنعكاساتها على السيادة اللبنانية، ورأى فيها تمهيداً لتدويل الأزمة الداخلية. وبعد أيام قليلة وتحديد في 9 نيسان 2007، القى حسن نصر الله خطاباً اتسم بالحدة والوضوح، أعلن فيه سقوط خيار حكومة الوحدة الوطنية. وداعياً إلى انتخابات نيابية مبكرة أو انتظار موعد الإستحقاق المقرر عام 2009. كما تحول من موقف التحفظ المشروط على المحكمة الدولية إلى رفضها الكامل ، معتبراً إنها تحمل أبعاداً سياسية وأحكاماً جاهزة ( U.S. Embassy Beirut, WikiLeaks,2007).

في خضم تلك التباينات، بادر الرئيس لحدود إلى إبلاغ حلفائه أنه حدد يوم 15 تموز 2007 موعداً نهائياً لتشكيل الحكومة جديدة. مؤكداً أنه لن يقدم على تشكيل حكومة ثانية لاحقاً، ولن يخضع لأي ضغوط محتملة في هذا الشأن. وبذلك أضاف موقفه بعداً إضافياً إلى الأزمة ، التي ازدادت تعقيداً مع إحتماد الخلافات الداخلية حول المحكمة الدولية وإنعكاساتها على التوازنات السياسية في لبنان (كريم بقرادوني ، صدمة و صمود ،2007،ص482).

وفي 20 أيار 2007 واجه لبنان أزمة أمنية خطيرة تمثلت في إندلاع مواجهات عنيفة بين الجيش اللبناني وتنظيم فتح الإسلام داخل مخيم نهر البارد للاجئين الفلسطينيين شمال البلاد. سرعان ما تحولت هذه الإستبكات إلى معركة مفتوحة استمرت أسابيع، وأسفرت عن سقوط مئات القتلى والجرحى، وخلفت تداعيات إنسانية واقتصادية بالغة. وقد القت هذه التطورات الأمنية بظلالها على أزمة لبنان السياسية، إذ وجدت الحكومة نفسها أمام تحدي الحفاظ على الإستقرار الداخلي في ظل الانقسام الحاد حول المحكمة الدولية (فهد حجازي ، لبنان من دويلات فينيقيا إلى فدرالية الطوائف ، 2013، ص502).

وفي ظل تعثر الجهود المحلية والدولية لإعادة بعث المؤسسات السياسية اللبنانية ، دفعت الولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا وفرنسا باتجاه مجلس الأمن لإستصدار قرار (1757) في 30 أيار 2007 القاضي بإنشاء المحكمة الدولية الخاصة بلبنان ، وقد عكس هذا التطور حجم الإنقسام الداخلي وأدخل الأزمة في مسار تدويل فعلي، في وقت كان البلد يبرز تحت وطأة المواجهات المسلحة في الشمال (وثائق مجلس الأمن الدولي لعام 2007 ) ، غير أن إقرار المحكمة بدلاً من أن يساهم في التخفيف من حدة الإنقسام ، زاد المشهد اللبناني تعقيداً ، إذ تحول محور الأزمة الداخلية تدريجياً من البعد الأمني والقضائي إلى مستوى دستوري -سياسي أكثر حساسية ، تمثل في الخلاف حول الإستحقاق الرئاسي ، مع إقتراب إنتهاء ولاية الرئيس لحدود في خريف 2007 (نادية فاضل عباس الفضلي،تداعيات الأزمة اللبنانية، 2007، ص120).

وقد أظهر الخلاف حول الإنتخابات الرئاسية مدى تعقيد أزمة الحكم والحكومة في لبنان، إذ إن تعثر التوافق على تشكيل حكومة وحدة وطنية وإقرار برنامج عمل مشترك لها كان من شأنه إدخال البلاد في حالة فراغ دستوري، مع ما يحمله ذلك من تداعيات سياسية وأمنية . وقد برز في هذا السياق التلويح غير المباشر من قبل أطراف الصراع بإمكانية الذهاب نحو خيار الحكومتين والرئيسين، بما يعكس عمق الإنقسام الداخلي وحدود القدرة على إنتاج تسوية داخلية مستقرة (أمين مصطفى ، الإعصار ، ص324).

وإزدادت هذه المخاوف مع تصاعد التوتر الأمني، لا سيما بعد سلسلة التفجيرات التي شهدتها بيروت ومحيطها منذ أحداث نهر البارد في أيار 2007، ولأجل إحتواء تلك التداعيات ومنع إنتقال الأزمة إلى مرحلة أوسع ، تدخل وسطاء عرب وغربيين لتحقيق توافق بين أطراف النزاع اللبناني ، وإنسجاماً مع ذلك اندفعت فرنسا لرسم خريطة طريق للإنتخابات الرئاسية في لبنان، حيث عمل وزير الخارجية الفرنسي برنار كوشنير (( Bernard Kouchner على التحضير لعقد مؤتمر حوار في سان كلود (Saint-Cloud) (Encyclopaedia Britannica,2024) ، بالتنسيق مع السعودية وإيران. وقد انعقد المؤتمر بين (14

(16- تموز 2007، بمشاركة ممثلين لكل القوى والتيارات السياسية في لبنان من قادة الصف الثاني، إلى جانب شخصيات تمثل المجتمع المدني (Haaretz,2007) (أحمد طاهر ، الأزمة اللبنانية بين صراعات الداخل ومصالح الخارج ،2007). غير أن المؤتمر واجه تعثراً مبكراً كاد يؤدي إلى إنهياره ، على خلفية تصريحات للرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي ( Nicolas Sarkozy.biography.com/biography) وصف فيها حزب الله بالإرهابي، مما دفع الحزب إلى إعلان مقاطعته وتضامن معه نبيه بري وميشال عون. وعلى أثر ذلك ، دخلت باريس للتفاوض مباشرة مع قيادة الحزب ، أفضت إلى صدور بيان رسمي أكد أن حزب الله غير مدرج على لائحة الإتحاد الأوروبي للمنظمات الإرهابية، وأنه مكون أساسي في المعادلة اللبنانية، مع إبداء رغبة فرنسا في أن يمارس الحزب السياسة بأسلوب ديمقراطي(كريم بقرادوني ، صدمة و صمود ، ص490).

وبذلك خلصت باريس من خلال إتصالاتها مع مختلف الأطراف اللبنانية ، إلى أن إيران أدت دوراً مساعداً حال دون فشل الحوار، فيما تبين أن دمشق تبقى الطرف الأكثر تأثيراً في الملف اللبناني . وبناءً على ذلك أوفدت الدبلوماسية الفرنسية مبعوثها جان كلود كوسران (Jean Claude Cousseran) (wikipedia.org/wiki/Jean-Claude) للإنتفاخ على سورية، إداراً منها أن أي تسوية داخلية لا يمكن أن تنجح بمعزل عن الأدوار الإقليمية. وعلى الرغم من أن الوساطة الفرنسية لم تنجح في تحقيق تسوية نهائية بين الأكثرية والمعارضة، إلا أنها أسهمت في كسر الجمود السياسي وفتح قنوات اتصال جديدة، في وقت حرصت فيه باريس بدفع من الولايات المتحدة الأمريكية على تقديم نفسها وسيطاً محايداً، بالتوازي مع جهود التنسيق مع السعودية وإيران. وبذلك فإن الوساطة لم تسفر عن حل للأزمة، بل أسهمت في تدويلها أكثر ( U.S. Department of State,2007).

وبينما كان الجدال محتدماً بين الأكثرية والمعارضة حول الإستحقاق الرئاسي، حدد الرئيس نبيه بري تاريخ 25 أيلول 2007 موعداً لإنتخاب رئيس الجمهورية ، إلا أن مجلس النواب أخفق في عقد الجلسة ، كما جرى تأجيل جلستين مخصصتين لهذا الهدف(فهد حجازي ، لبنان من دويلات فينيقيا إلى فدرالية الطوائف ، 2007، ص479). وهكذا تعقدت الأسباب بين الداخل والخارج ، إذ نشأ جدل دستوري بين الأغلبية والمعارضة حول نصاب إنتخاب رئيس الجمهورية، كما نصت المادة (49) (الدستور اللبناني المعدل، 1990) من الدستور اللبناني ، ورغم وضوح النص اختلفت الأطراف حول تطبيقه ، فأعتبرت المعارضة أن أي جلسة لاحقة لا يمكن عقدها قبل نجاح الدورة الأولى، بينما رأت الأغلبية أن النصاب الضروري للفوز يمكن احتسابه على أساس الأغلبية المطلقة، ما أدى إلى فشل البرلمان في إنتخاب رئيس جديد (إبراهيم غالي، الرئاسة اللبنانية . أزمة جديدة في صراع ممتد ، 2008، ص95-96)، وفي موازاة ذلك واصلت فرنسا تحركاتها الدبلوماسية في تغيير موقف واشنطن تجاه بعض الخيارات وعدت فرنسا الطرف الأقدر على فهم التركيبة اللبنانية الدقيقة، مما منحها تفويضاً للدخول كوسيط رئيسي في المعادلة اللبنانية. وفي سياق ذلك أكد الرئيس بوش في مؤتمر صحفي قائلاً: "أنه في حال استمرار الخلاف يمكن إنتخاباً رئيس بالأغلبية المطلقة"، رغم أن العرف اللبناني يستند عادةً إلى الثلثين، ما أبرز الخلاف الجوهر بين الداخل والخارج حول شرعية و شرط إنتخاب الرئيس (دنيا محمد جبر ، أزمة الرئاسة اللبنانية ، 2008، ص4).

ومن جانب آخر أكدت كوندليزا رايس في خطاب لها أمام مجلس الأمن في أيلول 2007، على أهمية تشكيل حكومة وحدة وطنية تمثل كافة الأطياف السياسية في لبنان كشرط لإستقرار البلاد وتعزيز العملية السياسية ( US State Department , 2007). وبموازاة ذلك، صرح سفير الولايات المتحدة في لبنان جيفري فيلتمان ( Jeffrey D. Feltman ) في مناسبات عدة بأن واشنطن رأت في الحوار البناء بين الفرقاء اللبنانيين الطريق الوحيد لكسر حالة الجمود في تشكيل الحكومة ( US Embassy Beirut, 2008).

مع إستمرار المأزق السياسي وتعذر إنتخاب رئيس جديد للجمهورية، طرحت قوى الأكثرية النيابية خيار ترشيح قائد الجيش اللبناني العماد ميشال سليمان، بإعتباره حلاً توفيقياً يراعي التوازنات الدقيقة في الداخل اللبناني، كما ينسجم مع التفاهات الضمنية الإقليمية والدولية التي تهيأت في تلك المرحلة(إبراهيم غالي، الرئاسة اللبنانية . أزمة جديدة في صراع ممتد ، 2008، ص97). وقد ازدادت الأزمة تعقيداً مع انتهاء ولاية الرئيس لحود الثانية، إذ غادر قصر بعبدا منتصف ليل 23 تشرين الثاني 2007 دون أن يسلم السلطة لخلف له، نتيجة فشل البرلمان في إنتخاب رئيس جديد. وبذلك دخل لبنان مرحلة فراغ رئاسي طويل اتسم بانقسام سياسي حاد وتوتر أمني متصاعد (فهد حجازي ، الحروب الأهلية اللبنانية على خارطة الهيمنة العالمية ، 2017، ص442).

سارعت الأطراف الدبلوماسية العربية والدولية إلى محاصرة الأزمة اللبنانية والسعي لإنهاء حالة الإشتباك الداخلي، حيث سعى كل طرف خارجي إلى تهدئة حلفائه من القوى اللبنانية، بما عكس إدراكاً جماعياً لوجود حدود لا يمكن للأزمة تجاوزها. وفي هذا السياق كانت حكومة السنيورة تتوقع احتمال تدخل عربي أو إسلامي عبر إرسال قوات لحماية الحكومة الشرعية من الانقلاب المسلح، في حين تلقى نبيه بري سلسلة اتصالات من دول عربية وأوروبية حملت له العتاب واللوم على الدور الذي اضطلعت به المعارضة وحلفاؤها في تفاقم المواجهة، وأثمرت الاتصالات العربية عن عقد اجتماع في القاهرة لوزراء الخارجية العرب للقيام بمهمة وساطة في لبنان. إذ أسفرت عن طرح مبادرة تقضي بالعودة إلى ما قبل صدور قرارات الحكومة بما يمهد لبدء حوار وطني شامل في الدوحة (توفيق بوقاعدة، 2014، ص273). ومن جانب آخر رحبت الإدارة الأمريكية بهذا المبادرة عبر بيان رسمي لوزارة الخارجية في 22 أيار 2008 دعت فيه إلى ترجمة هذا التوافق إلى عمل حكومي فاعل يعكس إرادة اللبنانيين ويعزز مؤسسات الدولة. (US State Department, 2008).

وأمام تلك الأجواء، برزت الحاجة إلى البحث عن رئيس توافقي يحظى بقبول مختلف الأطراف اللبنانية، الأمر الذي أعاد طرح اسم العماد ميشال سليمان كمرشح قادر على تأمين الحد الأدنى من الاستقرار وإدارة التوازنات الوطنية. وقد استمر الفراغ في سدة الرئاسة أكثر من عام ونصف حتى تم التوافق على انتخابه رئيساً للجمهورية. أعقب ذلك تشكيل حكومة وحدة وطنية في 25 أيار 2008، إثر التوصل إلى اتفاق الدوحة (وثائق مجلس الأمن الدولي لعام 2008) (حيدر عبد الحسن اللامي، الدور السياسي والاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي تجاه لبنان 1989-2008، ص222-225) الذي مثل تسوية سياسية شاملة وضعت حداً للأزمة وفتحت الباب أمام إعادة انتظام المؤسسات الدستورية، بما عُدَّ بمثابة انفراج مؤقت أتاح للبنان تجاوز واحدة من أخطر أزماته الداخلية. وجاء هذا التطور مترافقاً مع انتهاء ولاية الرئيس الأمريكي جورج بوش، وهو ما أسهم في تخفيف حدة التدخلات والضغط الأمريكي على لبنان، وأفسح المجال أمام توازن سياسي نسبي ساعد على تثبيت التسوية الجديدة (جريدة السفير، بيروت، العدد (11312)، 25 أيار 2008).

وفق ما تقدم يمكننا القول أن الأزمة السياسية اللبنانية بعد حرب تموز 2006 أظهرت مدى تعقيد المشهد السياسي اللبناني، إذ تداخلت العوامل المحلية مع الضغوط الإقليمية والدولية، لتجعل من الإستحقاقات الدستورية ساحة صراع مفتوح. فإلى جانب الانقسام الحاد بين قوى الأكثرية والمعارضة مارست الولايات المتحدة الأمريكية دوراً منحازاً من خلال دعم فريق سياسي دون آخر، وطرح خيار انتخاب رئيس بالنصف زائد واحد، وهو ما ساهم في تعميق الإنقسام وإطالة مدة الأزمة. وفي المقابل حاولت فرنسا أن تطرح نفسها وسيطاً مقبولاً، فحظيت بتفويض أمريكي ضمني، لكنها أصطدمت بواقع التوازنات الإقليمية حيث بقيت مفااتيح الحل بيد كل من سورية وإيران من جهة، والسعودية من جهة أخرى.

ومع إبرام اتفاق الدوحة في أيار 2008، دخل لبنان مرحلة إنفراج سياسي نسبي أنهت واحدة من أعقد أزماته الداخلية منذ الحرب الأهلية، حيث جرى التوافق على انتخاب العماد ميشال سليمان رئيساً للجمهورية وتشكيل حكومة وحدة وطنية. وتزامن ذلك مع اقتراب نهاية ولاية الرئيس بوش، مما قلص من زخم التدخل الأمريكي المباشر وأفسح المجال أمام المبادرة العربية بقيادة قطر لإنجاز التسوية. وبالرغم من الانفراج بقيت الأزمة شاهداً على هشاشة البنية السياسية اللبنانية وإرتباطها بالتأثيرات الخارجية، مما جعل أي تسوية عرضة للتآكل مع كل إنعطافة جديدة، مؤكدة إستمرارية تحديات التوافق السياسي الداخلي (إبراهيم غالي، الأزمة اللبنانية توافق مرحلي أم فراغ دستوري، 2007، ص154).

أحدث اتفاق الدوحة منعطفاً مهماً في مسار معالجة أزمة الرئاسة اللبنانية التي أستمرت منذ أيلول 2004، إذ أسهم في كسر حالة الشغور والجمود التي أصابت مؤسسات الدولة لفترة طويلة. ومع ذلك، لا يمكن اعتباره حلاً نهائياً أو دائماً لأزمات الرئاسة والحكومة في لبنان، وهو ما كان واضحاً منذ لحظة إقراره، حيث راهن كثيرون آنذاك على هشاشته وإمكانية انهياره عند أول خلاف جوهري بين أطرافه. ورغم هذه الشكوك، نجح الاتفاق في إعادة تفعيل مؤسسات الدولة الأساسية، من خلال انتخاب رئيس للجمهورية، وإعادة انتظام عمل مجلس النواب، وتشكيل حكومة جديدة، مستنداً في ذلك إلى تفاهم لبناني داخلي، وإلى قبول دولي أتاح تمرير التسوية في ظل ظروف إقليمية دقيقة (رابحة سيف الدين علام، 2013، ص235). غير أن هذه التسوية أفرزت في الوقت ذاته وضعاً استثنائياً على الصعيد الدستوري، تمثل في انتخاب العماد ميشال سليمان رئيساً للجمهورية، على الرغم من كونه موظفاً من الفئة الأولى، وهو ما كان يستوجب، وفق النص الدستوري، مرور فترة زمنية فاصلة بين تركه منصبه وانتخابه. وقد جرى التعامل مع هذا الخرق بوصفه أمراً مقبولاً في التجربة اللبنانية، حيث غالباً ما تُغلب التسويات والضرورات العملية على الاعتبارات الدستورية الصارمة (توفيق بوقاعدة، 2014، ص275).

وفي السياق نفسه، انعكست هذه المعادلة التوافقية على بنية السلطة التنفيذية وآلية اتخاذ القرار داخل مجلس الوزراء، إذ لم يُمنح رئيس الجمهورية الصوت المرجح، خلافاً لما نصّت عليه بنود المبادرة العربية. فقد حازت قوى الأكثرية على نصف عدد الوزراء مضافاً إليهم وزير واحد (ستة عشر وزيراً)، وهي حصة لا تمكنها، بالإشتراك مع الوزراء الثلاثة المحسوبين على رئيس الجمهورية، من تمرير القرارات المتعلقة بالقضايا الأساسية، في حين نالت قوى المعارضة أحد عشر وزيراً، ما أتاح لها إمتلاك الثلث الضامن. وبذلك بدا واضحاً أن الرئيس الجديد لم يكن في موقع يخوض فيه سجالات حول الصلاحيات الدستورية لرئاسة الجمهورية، على غرار ما شهدته المراحل السابقة، بل إقتصرت دوره على إدارة التباينات القائمة بين فريقَي الأكثرية والمعارضة، ولا سيما في ما يتصل بتشكيل الحكومة. وقد جاءت هذه الحكومة بوصفها إجراءً مرحلياً فرضته تطورات المرحلة، بانتظار تبلور ملامح مشهد سياسي جديد مع الإنتخابات النيابية المقررة في صيف عام 2009. (أمل عيتاني، 2008).

وفي الختام تبين أن إتفاق الدوحة جاء تنوياً لمسار طويل من الأزمات السياسية والدستورية التي عرفها لبنان منذ عام 2006، في ظل تصاعد الإقسام الداخلي وتداخل العوامل الإقليمية والدولية في إدارة الصراع على السلطة. غير أن هذا الإتفاق لم يكن معزولاً عن السياق الدولي العام، ولا سيما الطرف الأمريكي المتمثل بنهاية ولاية الرئيس جورج بوش الأب، حيث كانت الولايات المتحدة منشغلة بالإستحقاق الانتخابي الرئاسي، الأمر الذي حدّ من قدرتها على التدخل المباشر والحاسم في الشأن اللبناني. وأسهم هذا الوضع في إتاحة هامش أوسع أمام التسوية القطرية أو من خلال قبول دولي بترتيب توافقي مؤقت هدف إلى منع الفوضى، أكثر مما سعى إلى إعادة بناء التوازنات الدستورية بصورة مستقرة.

## الخاتمة :-

كان الهدف من الدراسة هو تسليط الضوء على تحليل الدور الأمريكي في إدارة أزمة الحكم والحكومة في لبنان خلال المدة (2006-2008)، وعلى هذا الأساس توصلنا إلى جملة من النتائج :-

أن الولايات المتحدة الأمريكية لم تكن مجرد طرف داعم للإستقرار السياسي، بل فاعلاً مؤثراً سعى إلى توجيه مسار الأزمة بما ينسجم مع إستراتيجيتها الإقليمية ومواقفها من الصراع العربي-الإسرائيلي. فقد عملت واشنطن على دعم الحكومة اللبنانية وتعزيز شرعيتها سياسياً ودولياً، في مقابل سعيها إلى تحجيم دور قوى المعارضة، ولا سيما القوى المرتبطة بخيار المقاومة، مستندةً في ذلك إلى أدوات دبلوماسية وإقتصادية وإلى توظيف القرارات الدولية.

كما أن تفاقم الإقسام السياسي الداخلي وإستمرار حالة الضعف المؤسسي، إلى جانب تصاعد التوتر الأمني، كشف عن محدودية القدرة الأمريكية على فرض تسوية داخلية منفردة، الأمر الذي مهد لتوسع دائرة التدخل الخارجي، ولا سيما من قبل أطراف عربية وإقليمية ودولية. وفي ضوء ذلك شكل التدخل العربي عاملاً حاسماً في كسر الجمود السياسي، من خلال رعاية حوار لبناني-لبناني أفضى إلى التوصل إلى إتفاق الدوحة في أيار 2008. والذي أسهم في إعادة تفعيل المؤسسات الدستورية، وإنتخاب رئيس للجمهورية، وتشكيل حكومة وحدة وطنية، مما أعاد جزءاً من الإستقرار السياسي للبلاد. إلا أنه على الرغم من إنهائه الأزمة لكنه لم يعالج جذورها، ولا سيما تلك المرتبطة بتوازنات القوى الداخلية والتدخلات الخارجية المتعددة.

وعليه، يمكن القول إن الأزمة اللبنانية بعد حرب تموز إنتهت بتسوية سياسية نتجت عن تداخل الأدوار العربية والدولية، أكثر مما كانت نتيجة حسم داخلي أو تفوق دور خارجي بعينه، وهو ما عكس تعقيد المشهد اللبناني وتشابك العوامل الداخلية والإقليمية والدولية في إدارة أزماته السياسية....

## التعاريف :-

❖ **الثلث الضامن** : مصطلح سياسي غير منصوص عليه في الدستور اللبناني، تم إستحداثه في النظام اللبناني بعد عام 2005، أستخدم لضمان المشاركة الفعلية في القرار داخل مجلس الوزراء، من خلال إمتلاك فريق سياسي معين ثلث المقاعد الوزارية زائد واحد، بما يمنحه قدرة على تعطيل القرارات التي تتطلب أكثرية موصوفة أو إسقاط الحكومة عبر الإستقالة الجماعية.

- ❖ **مؤتمر باريس المالي** : مؤتمر دولي عقد في باريس في 25 كانون الثاني 2007، بهدف دعم لبنان مالياً وإقتصادياً بعد حرب تموز 2006، من خلال تقديم مساعدات وقروض ميسرة مقابل إتزام الحكومة اللبنانية بتنفيذ برنامج إصلاح اقتصادي ومالي، وذلك بمشاركة دول مانحة ومؤسسات مالية دولية، وبغطاء سياسي دولي لدعم الإستقرار الاقتصادي والحكومي في لبنان.
- ❖ **ليسلي جيلب** : صحافي ومحلل أمريكي ، ولد في 4 آذار عام 1937 في نيو روتشيل (New Rochelle) في الولايات المتحدة الأمريكية ، تلقى تعليمه في جامعة هارفرد ، عرف بدوره في مجالي الإعلام وصنع السياسات في الولايات المتحدة ، شغل مناصب عدة داخل الحكومة الأمريكية ومراكز الأبحاث ووسائل الإعلام من أبرزها ، شغل منصب رئيس مجلس العلاقات الخارجية في نيويورك (1993-2003)، وعمل سابقاً في وزارتي الدفاع والخارجية الأمريكية، كما عرف بتحليلاته الواقعية في قضايا السياسة الخارجية الأمريكية، توفي في 31 آب 2019.
- ❖ **سان كلو** : ضاحية تقع غرب باريس، اشتهرت بقصرها الذي كان مقراً ملكياً فرنسياً، وتُذكر في السياق السياسي كمكان إستضاف لقاءات ومشاورات دبلوماسية مهمة لقرتها من العاصمة الفرنسية.
- ❖ **نيكولا ساركوزي** : سياسي فرنسي ، ولد في 28 كانون الثاني عام 1955 في باريس ، تدرج في المناصب السياسية للمدة (1977-1989) كأمين عام للجمعيات من أجل الجمهورية ، وفي عام 1995 دخل كمتحدثاً بالانتخابات الرئاسية الفرنسية ، كما تولى رئاسة الحزب الحاكم عام 2004 بعد الرئيس الفرنسي السابق جاك شيراك وذلك من أجل حركة شعبية ، ومن ثم تولى رئاسة فرنسا من 16 أيار 2007 حتى 15 أيار 2012. اشتهر بسياساته الاقتصادية والاجتماعية والإصلاحية، كما أدى دوراً نشطاً في السياسة الأوروبية والدولية، بما في ذلك قضايا الأمن والهجرة والتحالفات العسكرية.
- ❖ **جان كلود كوسران** : دبلوماسي فرنسي بارز، ولد في 15 أيلول 1944 في مدينة تولوز (Toulouse) في فرنسا ، تخرج من معهد الدراسات السياسية في باريس وبدأ مسيرته الدبلوماسية عام 1970 ، شغل عدة مناصب رفيعة في وزارة الخارجية الفرنسية وسفيراً في دمشق (1993-1996) ، وكذلك في أنقرة والقاهرة . كما شغل منصب مدير عام جهاز الإستخبارات الفرنسية الخارجية (2000-2002) ، وعرف بدوره في السياسة الفرنسية تجاه الشرق الأوسط، خصوصاً سورية ولبنان. إذ تم إرساله عام 2007 إلى لبنان بصفته موفداً فرنسياً للتوسط في الأزمة السياسية اللبنانية، حيث التقى مع مختلف الأطراف اللبنانية بهدف تعزيز الحوار وإيجاد تسوية حول تشكيل حكومة وحدة وطنية ، وفي عام 2010، عين مبعوثاً خاصاً للمسار السوري-الإسرائيلي.
- ❖ **إتفاق الدوحة** : تسوية سياسية أبرمت في 21 أيار 2008 في العاصمة القطرية (الدوحة) بين القوى اللبنانية برعاية مباشرة من دولة قطر وبمشاركة اللجنة الوزارية العربية. جاء الإتفاق بعد أزمة سياسية حادة اندلعت منذ أواخر عام 2006 وتفاقت مع أحداث أيار 2008 (الاشتباكات بين المعارضة والموالاة في بيروت والجبل) ، وقد خلص الإتفاق إلى جملة من المقررات الأساسية التي شكلت مدخلاً لإنهاء الأزمة اللبنانية أولها، انتخاب المرشح التوافقي العماد ميشال سليمان رئيساً للجمهورية، طبقاً للقواعد القانونية المتبعة في غضون 24 ساعة قادمة. ثانياً، تأليف حكومة وحدة وطنية من (30) وزيراً توزع على أساس (16) وزيراً للأغلبية و(11) للمعارضة و(3) وزراء للسلطة، وتتعهد بكافة الأطراف بمقتضى هذا الإتفاق بعدم الإستقالة أو إعاقة عمل الحكومة. أما ثالثاً، اقرار قانون للانتخاب تم الإتفاق عليه بـ "الأحرف الأولى" ، يعتمد القضاء دائرة انتخابية طبقاً لقانون 1960. ورابعاً ، تتعهد بالإمتناع عن استخدام السلاح أو العنف أو العودة إليه بهدف تحقيق مكاسب سياسية والتزامهم بوقف استخدام لغة التخوين أو التحريض السياسي أو المذهبي على الفور.

#### المصادر:-

- 1- الأغا، يوسف. (2008). حزب الله: التاريخ الأيديولوجي والسياسي (1978-2008) (ترجمة نادين نصر الله). بغداد: دراسات عراقية.
- 2- اللامي، حيدر عبد الحسن. (2023). الدور السياسي والاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي تجاه لبنان (1989-2008) (إطروحة دكتوراه غير منشورة). كلية الآداب، جامعة البصرة.

- 3- اليامي، أحمد حسين. (2006، ديسمبر 14). مجلس الأمن يدعم حكومة السنيورة الشرعية. جريدة الرياض، السعودية، العدد 14052. <http://www.alriyadh.com/209109.14052>
- 4- الجمهورية اللبنانية. (1990). الدستور اللبناني لعام 1990: المادة 49.
- 5- الفضلي، نادية فاضل عباس. (2007). تداعيات الأزمة اللبنانية. الملف السياسي، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، (12).
- 6- أمل، عيتاني. (2008). الأزمة اللبنانية: قراءات محلية وإقليمية. مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية والسياسية، القاهرة، 44(173).
- 7- الشرق الأوسط في غياب واشنطن. (2008، أكتوبر). السياسة الدولية، (174)،
- 8- الحص، سليم. (2008). لبنان على عتبة المجهول. مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، 30، العدد (347).
- 9- المفوضية الأوروبية، (2007)، مؤتمر المانحين الدولي لدعم لبنان (باريس III)، 25 كانون الثاني 2007، مكتب منشورات الإتحاد الأوروبي، متاح على الموقع : <https://publications.europa.eu>.
- 10- بشور، معن. (2006). التداعيات على لبنان. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
- 11- بوقاعدة، توفيق. (2014). الدولة الطائفية في لبنان: دور الفواعل في ترسيخ الديمقراطية التوافقية (رسالة ماجستير غير منشورة). كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر.
- 12- بقرادوني، كريم. (2007). صدمة وصمود. بيروت: دار النهار.
- 13- حجازي، فهد. (2013). لبنان من دويلات فينيقيا إلى فدرالية الطوائف: رهانات فوق جغرافية ملعونة (ج3). بيروت: دار الفارابي.
- 14- حجازي، فهد. (2017). الحروب الأهلية اللبنانية على خارطة الهيمنة العالمية. بيروت: دار الفارابي.
- 15- زكا، أحمد. (2016). اغتيال رفيق الحريري: العدالة الموقوتة. القاهرة: دار الكتب.
- 16- سعد زغلول، خالد، & يوسف، أحمد. (2007، كانون الثاني 26). الدول المشاركة في مؤتمر باريس 3. جريدة الأهرام، القاهرة، السنة 131، العدد (43880).
- 17- صحيفة السفير. (2006، كانون الأول 14). السفير، بيروت، العدد 11524.
- 18- صحيفة السفير. (2007، شباط 26). السفير، بيروت، العدد 11328.
- 19- صحيفة السفير. (2008، أيار 25). السفير، بيروت، العدد 11312.

- 20- طاهر، أحمد. (2007). الأزمة اللبنانية بين صراعات الداخل ومصالح الخارج. مجلة شؤون خليجية، البحرين، (51).
- 21- جبر، دنيا محمد. (2008). أزمة الرئاسة اللبنانية. وحدة البحوث والدراسات السياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد (سلسلة رقم 3).
- 22- غالي، إبراهيم. (2007). أزمة لبنان: صراع الداخل وأجندات الخارج. مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية والسياسية، القاهرة، (167)42.
- 23- غالي، إبراهيم. (2008). الرئاسة اللبنانية: أزمة جديدة في صراع ممتد. مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية والسياسية، القاهرة، (171)43.
- 24- علام، رابحة سيف الدين. (2013). التحالفات والتوازنات في أزمة الرئاسة اللبنانية. القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية.
- 25- قاسم، نعيم. (2010). حزب الله: المنهج – التجربة – المستقبل (ط7). بيروت: دار المحجة البيضاء.
- 26- مصطفى، أمين. (2007). الإصغار: وقائع وأسرار الانتصار الثاني لحزب الله على إسرائيل. بيروت: دار الهادي.
- 27- هيدمان، ستيفن. (2009). لبنان: العودة إلى السياسات المحلية. مجلة العرب الدولية، المجموعة السعودية للأبحاث والتسويق، (1521).
- 28- نعمان، عصام. (2010). على مفترق التحولات الكبرى... ما العمل؟ رؤى للمناقشة والمقاومة. بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر.
- 29- Washington Institute for Near East Policy. (2023). Lebanon: A rare moment of opportunity. <https://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/lebanon-rare-momentopportunity>.
- 30- U.S. Embassy Beirut. (2007, April 20). Scenario for LAF deployment in the South [Cable 07BEIRUT634\_a]. WikiLeaks. [https://wikileaks.org/plusd/cables/07BEIRUT634\\_a.html](https://wikileaks.org/plusd/cables/07BEIRUT634_a.html).
- 31- Council on Foreign Relations. (2019). Leslie H. Gelb, President Emeritus, Council on Foreign Relations (CFR). <https://www.cfr.org/expert/leslie-h-gelb>.
- 32- Encyclopaedia Britannica. (2024). Saint-Cloud. <https://www.britannica.com/place/Saint-Cloud>.
- 33- U.S. Department of State. (2007, June 22). Joint statement by the United States and France on Lebanon. U.S. Department of State Archive (2001–2009).

<https://2001-2009.state.gov/r/pa/prs/ps/2007/jun/86245.htm>.

34- U.S. Department of State. (2008, May 21). U.S. welcomes Doha Agreement on Lebanon. U.S. Department of State Archive (2001–2009).

<https://2001-2009.state.gov/secretary/rm/2008/05/105067.htm>.

35- مجلس الأمن الدولي. (2006). وثائق مجلس الأمن الدولي، الوثيقة رقم S/2006/956.

36- مجلس الأمن الدولي. (2007). قرار مجلس الأمن رقم 1757 (2007). S/RES/1757.

37- مجلس الأمن الدولي (2008) وثائق مجلس الأمن الدولي ، الوثيقة رقم (S / 2008 / 392).

38- <https://www.aljazeera.net/politics>..

39- [https://fr.m.wikipedia.org/wiki/Jean-Claude\\_Cousseran?utm](https://fr.m.wikipedia.org/wiki/Jean-Claude_Cousseran?utm)